الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على الفقر والبطالة في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٢٣)

Foreign Direct Investment and Its Impact on Poverty and Unemployment in Iraq for the Period (2013–2023)

أ.م.د. عباس فاضل رسن التميمي [١]

Asst. Prof. Abbas Fadhil Rasan Al-Tamimi (PhD)

الملخص

تناول البحث الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على نسب البطالة والفقر في العراق كونه يعد احد الوسائل الرئيسة في عالم اليوم لتوفير قاعدة إنتاجية فاعلة تسهم في توفير فرص العمل التي يمكن من خلالها مواجهة البطالة التي سوف تؤدي بالنتيجة الى خفض مستوى الفقر ،ولكن نتائج التحليل الاحصائي أظهرت نتائج معاكسة تدل على عدم تمكن العراق من توظيف هذا المتغير لمعالجة أوضاعه الاقتصادية والمالية المتردية ، اذ اظهرت ابرز الاستنتاجات تحقق تأثير موجب ذو علاقة طردية على كل من الفقر والبطالة وارتفاع نسبتهما في العراق مما يعد مؤشر خطير ذو نتائج عكسية على الأوضاع المالية والاقتصادية والإنسانية في البلاد ، وكانت ابرز التوصيات تنصب على العمل على توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص عمل فعلية بدل السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار بالأوراق المالية من خلال شراء اسهم بعض المنشآت القائمة والاستحواذ عليها دون اية إضافة للناتج المحلي وفرص العمل مع تقليص حجم الإنتاج فيها.

١- جامعة المستقبل- كلية العلوم الادارية abbas.fadhil@uomus.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الفقر والبطالة في العراق

Abstract

The research dealt with foreign direct investment and its impact on unemployment and poverty rates in Iraq, as it is one of the main means in today's world to provide an effective production base that contributes to providing job opportunities through which unemployment can be confronted, which will ultimately lead to reducing the level of poverty. However, the results of the statistical analysis showed opposite results indicating Iraq's inability to employ this variable to address its deteriorating economic and financial conditions. The most prominent conclusions showed a positive impact with a direct relationship on both poverty and unemployment and their high rates in Iraq, which is a dangerous indicator with negative results on the financial, economic and humanitarian conditions in the country. The most prominent recommendations focused on working to employ real foreign direct investment to expand the production base and provide actual job opportunities instead of allowing the foreign investor to invest in securities by purchasing shares of some existing establishments and acquiring them without any addition to the gross domestic product and job opportunities, while reducing the volume of production in them.

Keywords: Foreign Direct Investment, Poverty and Unemployment in Iraq

المقدمة

تعمل دول العالم بمختلف تصنيفاتها الاقتصادية والمالية على استقطاب رأس المال الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت دول متقدمة او ضمن فئة الدول الناشئة او من الدول النامية وذلك لما يحققه هذا النوع من الاستثمار من ميزات متعددة للدول المضيفة ،اذ تتمكن هذه الدول من الحصول على الأموال اللازمة لتطوير وتحديث قطاعاتها الاقتصادية المختلفة دون اية التزامات مقيدة لها كما يحدث في عمليات التمويل بالقروض الخارجية والتي تتعرض فيه الدولة الى نوع من التقييد واضعاف القرار مع تحمل أعباء الفوائد المترتبة على هذا النوع من التمويل في حين تكون العملية يسيرة بشكل اكبر عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، اضف الى ذلك إمكانية الحصول على التقنيات الإنتاجية المتقدمة التي ينقلها المستمر الى داخل البلد ،في حين يمكن توفير حجم واسع من فرص العمل لمواجهة البطالة في الدول المضيفة والتي تعد السبب الرئيس لانتشار مستوى الفقر وما يرتبط به من معضلات اجتماعية ونفسية وامنية ، كما يتم استقطاب الكفاءات الإدارية والتشغيلية كذلك والتي تحقق بالمحصلة النهائية إمكانية زيادة الناتج المحلي وتوفير المنتجات الحقيقية الملموسة محليا بجودة عالية.

تناول بحثنا هذا حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق كمتغير مستقل وطبيعته ووسائل تفعيله ومدى فاعليتها في ظل البيانات الرسمية المتاحة لمعالجة البطالة والفقر في العراق ، اذ تضمن المبحث الأول

مفهوم واهمية واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ،في حين تناول المبحث الثاني –الفقر– كمتغير تابع من ناحية المفهوم والأسباب والانعكاسات مع بيان نوع الفقر المعتمد كمقياس وكيفية احتسابه، اما البطالة – فكانت المتغير التابع الثاني التي تم تناول تعريفها واسبابها وتصنيفاتها ضمن المبحث الثالث، وتم تخصيص المبحث الرابع للجانب التطبيقي الاحصائي واهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

منهجية البحث

أولا– المشكلة

تبع مشكلة البحث من الواقع الاقتصادي والمالي المتردي الذي يعيشه العراق وانتشار البطالة وارتفاع نسب الفقر بين مواطنيه ضمن حدود قوى العمل ، وهنا يطرح تساؤل رئيس مفاده هل حقق الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنه في العراق عن الأهداف التي تعمل اغلب دول العالم على تحقيقها من خلال السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار فيها لتقليل البطالة وخفض نسب الفقر؟ ،كما يبرز تساؤل اخر عن مدى مساهمة هذا الاستثمار في توفير فرص عمل حقيقية في القاعدة الإنتاجية بمختلف قطاعاتها الفاعلة؟ ، وهل تم العمل من خلاله على ايجاد منتج وطني بمواصفات معيارية ؟.

ثانيا– الأهمية

تتمثل أهمية البحث في البحث بمجال النفوذ الاقتصادي العالمي المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتيحه هذا العنصر من إمكانات مادية وتكنلوجية وبشرية للدول التي تحسن توظيفه لبناء اقتصاد متين يمتاز بالتنوع والاستقرار ويتمتع بنسب بطالة منخفضة تؤدي بدورها لتقليص نسب الفقر وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية على البلاد بشكل عام.

ثالثا– الاهداف

يهدف البحث الى الاتي:–

١– بيان حجم البطالة في العراق وانواعها وابرز أسبابها.

٢– اظهار نسب الفقر السائدة في البلاد ومدى مساهمة المستثمر الأجنبي في مواجهتها من خلال توفير فرص العمل الجديدة .

٣– قياس حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وفق البيانات الدولية المعتمدة ونوعه ومدى فاعليته في تنمية الاقتصاد الوطني.

٤– وضع الحلول المناسبة للمعوقات التي يواجهها المستثمر في حالة وجودها .

٥– المساهمة في وضع الحلول العلمية والأكاديمية لمشكلتي البطالة والفقر في العراق من خلال توظيف رأس المال الأجنبي لتحقيق ذلك.

رابعاً – الفرضية

ينصب البحث على فرضيات العدم (H0) الأربع الاتية:-

١- الفرضية الأولى–لا يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نسب الفقر في العراق

٢- الفرضية الثانية- لا توجد علاقة إيجابية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر في العراق.

٣- الفرضية الثالثة–لا يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في العراق.

٤- الفرضية الرابعة-لا توجد علاقة إيجابية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق

خامساً – مجتمع وعينة البحث

يمثل العراق مجتمع البحث المستهدف في حين تم اختبار مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية المعلن عنها في قاعدة البيانات لمنظمة التعاون والتنمية -الاونكتاد – كعينة معتمدة.

سادساً – الحدود الزمانية والمكانية

الحدود الزمانية – يغطي البحث المدة الممتدة ما بين (٢٠١٣-٢٠٢٣) .

الحدود المكانية- يتناول البحث الواقع العراقي بحدوده الوطنية لقياس نسب الفقر والبطالة فيه.

سابعا- المنهج المعتمد

تم اعتماد التحليل الكمي الاحصائي من خلال حجم البيانات المعتمد لكل متغير باستخدام تحليلي الانحدار والارتباط وقيم المعنوية الإحصائية لكل من(f,t)

المبحث الاول – الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد الوسائل المهمة والستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف وإنجاز خطط التنمية التي تطمح اليها الدول النامية التي تعاني من محدودية رأس المال الاستثماري بل وحتى الدول التي يتوفر لديها هذا الجانب لتحقيق توسع اقتصادي يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المنتجات التي يتم الحصول عليها من خلال الاستيراد مع إمكانية الحصول على الخبرات واستقدام الكفاءات العلمية والفنية في مجال العمل الذي تطمح اليه الدول النامية.

١-١- المفهوم

اعتمد اغلب الباحثين تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون والتنمية (OECD) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) (OECD,2008:48) (WIR,2007:245) (Duce&Espana,2003:2) اذ يعرف بانه (الاستثمار الذي يهدف للحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان مقيم –مستثمر مباشر- في اقتصاد ما من خلال مؤسسة قائمة على اقتصاد اخر –المؤسسة

المستَثمَرة–تمثل مصالح دائمة مع وجود علاقة طويلة الأمد ما بين المستثمر المباشر والمؤسسة المستثمرة استثمار مباشر مع درجة كبيرة من القدرة على التأثير في إدارة تلك المؤسسة.

كما يعرف من قبل هيئة الإحصاء الدولية (BPM5)بانه (فئة من فئات الاستثمار الدولي الذي يعكس اهداف المقيم في اقتصاد ما –مستثمر مباشر– للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسات البلد المقيم مع وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة المستثمرة استثمار مباشر مع درجة كبيرة من التأثير من قبله عندما يحصل المستثمر على ١٠% او اكثر من الأسهم العادية تمنحه قوة التصويت في مشروع خارج الحدود (Patterson et al,2004:5)، اذ يحدد صندوق النقد الدولي في دليل ميزان المدفوعات الإصدار الخامس هذه النسبة او اكثر كحد فاصل ما بين الاستثمار المحفظي والاستثمار المباشر ما بين المساهمين على ان يكون مقتني هذه النسبة من الأسهم شخص غير مقيم وفي حالة شرائه نسبة اقل من ١٠% تعد استثمار محفظي وفي حالة إضافة اسهم جديدة الى ملكيته يجب ان يصل حجم الممتلك منها بعملية الشراء اللاحقة **يصل الى نسبة ١٠% بغض النظر عن الممتلك منها سابقا لتسجل في ميزان مدفوعات السوق كاستثمار اجنبي مباشر**(FDI) (Duce&Espana,2003:3).

دائما ما يفضل المستثمر الأجنبي الاستثمار(المالي) الورقي على الاستثمار(المادي) الحقيقي (كلاهما استثمار مباشر وفق المعيار الدولي ١٠% للصنف الأول) للأسباب الاتي (Davincl&Ievisauskaite,2010:11) :–

أ– ان الاستثمار المالي قابل للتقسيم مما يمكن بيع وشراء أجزاء منه (اسهم) بينما يفتقر الاستثمار المادي لهذه الصفة .

ب– قابليته للتسويق بأدنى التكاليف مما يمنحه سيولة عالية بأسرع وقت واقل كلفة .

ت– المدة المخططة للاحتفاظ بالموجود المالي تكون متنوعة قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل بينما النوع الثاني تحتاج الى مدة طويلة للاحتفاظ بها.

ث– الحصول على البيانات والمعلومات عن الموجودات المالية تكون متاحة وسهلة الوصول بكلف منخفضة بعكس الموجودات المادية التي تحتاج الى وقت وجهد اكبر .

اما البلد المضيف فغالبا ما يفضل الاستثمار المادي كونه يوسع القاعدة الإنتاجية ويزيد حجم الناتج القومي المحلي ويوفر فرص عمل اكبر.

١–٢–الأهمية

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقاط الاتية :–

أ– يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الحكومات على تعديل البيئة الاقتصادية والاستثمارية من اجل جذب المستثمرين الأجانب من خلال الانفتاح المالي والتجاري بتدخل مباشر من المشرع

الحكومي من خلال تأثيره المعلوماتي والسياسي لتطمين المستثمر على استثماراته والمحافظة على قيمتها ويدفع باتجاه زيادة حجم النشاط الاقتصادي وتنويعه (Buthe&Milner,2008:741).

ب- يعد هذا النوع من الاستثمار الوسيلة الفعالة التي انتجت الروابط الاقتصادية المتنامية بين دول العالم في ظل العولمة المالية واسعة النطاق التي أدت الى خلق تكامل عالي المستوى ما بين الأسواق المالية الدولية حققت من خلاله نموا متسارعا بمعدلات نمو مرتفعة اكبر بكثير من معدلات النمو الاقتصادي والتجاري العالمي .

ت- قابلية الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذ صيغ واشكال متعددة منها ضخ رأس المال المباشر او إعادة استثمار الأرباح والارباح غير الموزعة وكذلك أرباح الفروع ومديونية الشركات الزميلة القصيرة والطويلة الاجل (Patterson et al,2004: 5-19).

١-٣- المنافع

يمكن تحديد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنقاط الاتية (OECD,2008:3):-

أ- يعد هذا النوع من الاستثمار مصدر للتنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي مرتفع الوتيرة كما يسهم في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي .

ب- زيادة فرص العمل وتشغيل الايدي العاملة وتقليل البطالة وتطوير المهارات الفردية.

ت- تعظيم المنافع الاقتصادية من خلال الارتباطات الامامية والخلفية وتعزيز القدرة التصديرية

ث- خفض تكاليف الإنتاج من خلال تعزيز قدرات رأس المال البشري ودخول التكنولوجيا المتقدمة والمعدات والتقنيات الصناعية الحديثة.

ج- المساهمة بشكل أساسي بالاندماج في التجارة العالمية .

ح- خلق القدرات الإبداعية لامتلاك الميزة التنافسية في بيئة الاعمال.

خ- تطوير الشركات المعززة والمساهمة بتوسيع أنشطتها .

د- تحسين الواقع الاجتماعي والبيئي من خلال توظيف التكنولوجيا الخضراء.

ذ- يعد المحرك الرئيس لتحفيز وتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي.

١-٤- السلبيات

هنالك عدة سلبيات رافقت ظهور وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أهمها كما يأتي (OECD,2002:6):-

أ- إمكانية تدهور ميزان المدفوعات من خلال ارسال الأرباح المتحققة للمستثمر للبلد الام.

ب- الافتقار للروابط الإيجابية مع المجتمعات المحلية .

ت- الاضرار البيئية المحتملة وتحديدا للصناعات الاستخراجية والثقيلة .

ث- التأثير على القدرة التنافسية في الأسواق المحلية كون المستثمر الأجنبي يمتلك التقنيات الحديثة مما يمكنه من تحقيق المزاحمة الجزئية للمنتج المحلي .

ج-الاعتماد المتزايد على الشركات الدولية يمكن ان يؤدي الى فقدان السيادة السياسية للبلد ويؤثر على استقلاليته في اتخاذ القرار الاقتصادي الوطني.

١-٥-دليل المخاطرة القطرية الدولية (ICRG)

يصدر هذا الدليل من مؤشر الاستثمار العالمي (WID) ويعتمد المؤشرات الاتية -:(Alfaro,2003:7)

- مستوى الفساد والقواعد القانونية وجودة البيروقراطية الاقتصادية.
- بيانات مصادرة الملكية.
- رأس المال البشري –يقاس من خلال متوسط عدد سنوات التعليم الثانوي من المجتمع الكلي للتعليم .

تعد هذه المؤشرات محددات مهمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاي بلد .

١-٦- الانموذج الاقتصادي الأساسي – الانموذج الاقتصادي السياسي الكامل

يمثل الجدول رقم (١) انموذج تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرف بأسم (الانموذج الاقتصادي الأساسي – الانموذج الاقتصادي السياسي الكامل)ويتألف من مجموعة من نماذج التحليل (أربعة نماذج) التي تبدأ من انموذج التحليل الاقتصادي الأساس وتنتهي بأنموذج التحليل الاقتصادي – السياسي الكامل يتم من خلالها قياس حجم الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) الداخل لبلد ما وفق العوامل التي يتضمنها كل انموذج من النماذج الأربعة مع قياس مستوى اثر كل متغير منها على تدفق الاستثمار الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) اذ يبدأ الجدول بالأنموذج الأول الذي يتكون من ثلاث عوامل هي – حجم السوق(Market size) والتنمية الاقتصادية (Economic Development) و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth) ، اما الانموذج الثاني فيضيف عوامل اكثر توسعا هي- اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITs) و السياسات المحلية (الداخلية)(Domestic political) وعدم الاستقرار السياسي (Political Instability)والقيود والحواجز(Constrains)-في حين أضاف الانموذج الثالث –عضوية الغات/منظمة التجارة العالمية (GATT/WTO) –اما الانموذج الرابع او الأخير فتضمن التدفق التراكمي لاتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) اما (R^2)فهو مؤشر احصائي يدعى (معامل التفسير) وهو يظهر مقدار تفسير كل متغير للتغيرات بمتغير اخر وتحتسب تلك النماذج وفق المعادلة الاتية (Duke&Milner,2008:748):-

FDIit= a +Y1(Market size) +Y2(Econ-Development) +Y3(GDP Growth)

١-٧- الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الوسيلة الأساسية لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي كما يمكن توظيفه لزيادة القاعدة الإنتاجية ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي كما يمكن ان يسهم في توفير فرص العمل ومواجهة البطالة والفقر من خلال توظيف رأس المال الأجنبي لتحقيق هذا الامر بعد ان عجزت الإيرادات النفطية الضخمة من تحقيق شيء على ارض الواقع .

ان المعضلة الرئيسة التي واجهها المستثمر الأجنبي هو النظام الإداري المتقادم الذي لا يتناسب وحجم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي كما انه أعاق بشكل واضح عمل المستثمر الأجنبي بسبب الإجراءات الروتينية المتعلقة بالامر اضف الى ذلك كارثة الفساد السياسي والإداري التي حلت بالبلاد والتي أدت الى عزوف المستثمر الأجنبي عن التوجه نحو الاستثمار في العراق الى جانب العديد من الضغوط التي تمارسها الدول المجاورة لبقاء العراق سوق استهلاكي لمنتجاتها.

ان البيانات المنشورة في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية (UNICTD) للاستثمار الأجنبي المباشر تعبر عن عمليات شراء الأسهم العراقية من قبل مستثمرين أجانب في شركات قائمة أصلا ولم يحقق اية إضافة للنشاط الإنتاجي في البلاد ولكن تشريع صندوق النقد الدولي بهذا الشأن هو الذي منح هذه الصفة لعمليات تملك تلك الأسهم والتي تبلغ نسبة ١٠% من اسهم الشركة المستهدفة وهذا التشريع بحد ذاته يعد فقرة مضللة لحقيقة هذا النشاط في الدول النامية مثل العراق لانه يسمح للاجنبي بالسيطرة على مشاريع قائمة برأس مال محلي دون مساهمة فعلية لرأس المال الأجنبي في تكوينه.

الجدول رقم (١) الانموذج الاقتصادي الأساسي –الانموذج الاقتصادي السياسي الكامل

TABLE 1 From Economic Baseline Model to Full Political–Economic Model

	Model 1	Model 2	Model 3	Model 4	Model 4 with Bootstrapped Errors
Cumulative PTAs				0.217***	0.217**
				(.0797)	(.0855)
GATT/WTO			1.22***	1.08***	1.08***
membership			(.411)	(.411)	(.381)
Bilateral Investment		0.0496***	0.0502***	0.0411***	0.0411***
Treaties (BITs)		(.0131)	(.0127)	(.0129)	(.0147)
Domestic Political		1.75**	1.44**	1.15*	1.15*
Constraints		(.680)	(.655)	(.638)	(.684)
Political Instability		−0.0129	−0.0144*	−0.0153*	−0.0153**
		(.00842)	(.00802)	(.00785)	(.00732)
Market Size	−3.85***	−1.89	−1.94	−1.64	−1.64
	(1.43)	(1.29)	(1.30)	(1.23)	(1.28)
Economic	−0.0739	−0.503	−0.595	−0.406	−0.406
Development	(.552)	(.541)	(.518)	(.511)	(.496)
GDP growth	0.0395***	0.0344***	0.0331***	0.0302***	0.0302***
	(.0109)	(.0102)	(.00994)	(.00981)	(.00995)
Constant	$-8.90e^{-10}$	$-8.15e^{-10}$	$-1.02e^{-9}$	$-1.12e^{-9}$	$-1.12e^{-9}$
	$(1.13e^{-9})$	$(1.16e^{-9})$	$(1.19e^{-9})$	$(1.18e^{-9})$	$(1.10e^{-9})$
R^2	+0.0231	+0.0491	+0.0625	+0.0691	+0.0691

Source-Buthe,Tim,Milner,V.Helen,Duk ,Princeton universities, The politics of FDI into developing countries :Increasing FDI though international trade agreements, 2008, 750.

المبحث الثاني – الفقر

يعد الفقر من ابرز المتغيرات التي تمثل تحديا جديا لدول العالم النامية لما له من انعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع وكذلك لما يمثله من تهديد للاستقرار الاسري والاجتماعي والذي من الممكن ان يسهم في ارتفاع مستوى الانحرافات السلوكية وضعف الانضباط بين أبناء البلد.

٢–١– المفهوم :–

يعرف الفقر بأنه (حالة الحرمان المادي الذي تتجلى اهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الاساسية من الغذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي ومتطلبات السكن عن مستواها الملائم والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير اساسية لوصف الفقر ،فضلا عن الافتقار الى الاصول المادية المولدة للدخل وفقدان الاحتياطي لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات) (النجفي وعبد المجيد:٢٠٠٨، ٤٠)، اما خط الفقر فيعرف بأنه (أدنى مستوى من الدخل

يحتاجه الفرد او الاسرة لكي يكون بالامكان توفير مستوى معيشي ملائم في بلد ما) (www.Worldbank.org)

كما يعرف بأنه (عدم القدرة على توفير الحاجات الاساسية اللازمة لاستمرار الحياة من غذاء ودواء) (Ahortor,2013:3)

في حين تعرفه المنظمة الدولية لحقوق الإنسان بأنه (وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد، والإمكانات، والخيارات، والأمن، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى) (Lodi,2007:3)

ان خط الفقر المعتمد عالميا هو (خط الفقر المطلق) والذي تم تحديده قبل ٢٠٠٧ هو (دولار واحد) بشكل عام الا ان التغيرات والمشاكل الاقتصادية واختلاف القوة الشرائية التي تعني (شراء نفس القدر من الحاجات الاساسية في بلدان مختلفة) دفعت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى رفع خط الفقر بمبلغ(١,٢٥)دولار اعتبارا من عام ٢٠٠٨ ، وفق هذا المعيارتعتبر لوكسمبورغ الدولة الاعلى قيمة لخط الفقر بسبب ارتفاع الاسعار اذ يبلغ خط الفقر فيها (٤٢) دولارٍ (Gylos&Ostiogofo:2012.25) ،اما في الولايات المتحدة الامريكية فيبلغ (١٣) دولار للفرد (Rafalyon:2012,40) ، اما العراق فقد كان خط الفقر في ظل ظروف الحصار والعقوبات الاقتصادية الشاملة والتدهور الاقتصادي آنذاك يبلغ (٠,٥) دولار للفرد أي خمسون سنتا عند سعر صرف قياسي بلغ (٣٠٠٠)دينار للدولار الواحد نتيجة للواقع الاقتصادي آنف الذكر، اما في عام ٢٠٠٨ فقد بلغ (٢,٨٢)دولار للفرد لدى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (www.Worldbank.org)

٢-٢ – اسباب الفقر

ينتشر الفقر من خلال عدة عوامل مسببة لهذه المشكلة الاجتماعية والأخلاقية وهذه العوامل هي(Phil:2007,3-5):-

أ- العوامل المرتبطة بالفرد

تعد العوامل ادناه من العوامل الاساسية كونها ترتبط بأسلوب تفكير وسلوكيات المجتمع وتركيبته الاجتماعية والعقائدية التي يصعب تغييرها بسهول بأتجاه القضاء على الفقر بمجرد توفر فرص العمل وخلق الوظائف وهذه العوامل هي :-

١- الجهل

ان الافتقار الى المعرفة او المعلومات التي تزيد من قدرة الفرد على تحقيق مستوى معيشي مقبول مثل معرفة الفلاح للحبوب الافضل المطلوبة في السوق مما تمكنه من توفير دخل اعلى في حالة استغلاله لهذه

المعلومة واستثمارها، لذا فأن الجهل وقلة المعرفة للمعلومة التي تتعلق بالعمل يؤديان الى انخفاض الدخل و خلق الفقر .

٢- المرض

تؤدي الاصابة بالمرض الى عدم القدرة على العمل والتغيب عنه مما ينتج عنه انخفاض انتاجية الفرد وانخفاض دخله كما يفقد مدخراته وثروته مع طول فترة المرض مما يخلق حالة من اليؤس لدى الفرد.

٣- اللامبالاة

تعني عدم اهتمام الافراد بواقعهم المعيشي او شعورهم بالعجز ليدفعهم الى عدم القابلية على تجديد افكارهم ومعالجة الاخطاء التي حدثت في السابق وتصحيحها بأتجاه خلق ظروف جديدة تطور واقعهم المعيشي ،كما يدفعهم هذا الشعور بعدم الاهتمام بالحاجات الملحة التي تواجهها اسرهم ،وكذلك تؤدي بعض الافكار التي تنسب للدين مثل المفهوم الخاطئ لفكرة القدر وعدم سعي الفرد لكسب رزقه بقدر يتناسب مع احتياجاته بحجة ما يقدره الله سبحانه له.

٤- التضليل

ويقصد به تضليل اصحاب السلطة والنفوذ لافراد المجتمع عن اوضاعهم المادية بينما يتنعم بها هؤلاء على حساب طبقة عريضة وشريحة واسعة من افراد المجتمع مما يؤدي الى ضياع وتبديد ثروة المجتمع على ايدي هؤلاء.

٥- الاعتمادية

يدل هذا المفهوم على وجود حالة من الاتكالية لدى مجموعة من الناس على ما تقدمه الجمعيات الانسانية من مساعدات واعانات ، وكذلك المنح المقدمة لبعض شرائح المجتمع من قبل بعض المؤسسات الخيرية مما يدفع البعض منهم الى الميل الى البطالة وعدم الرغبة في العمل حين توفره.

ب- العوامل الاقتصادية

تمثل العوامل التالية عوامل ثانوية تشخيصية لجانب معين يرتبط بأداء مؤسسة معينة من مؤسسات الدولة وتتكون من العناصر الاتية(Phil:2007,6) :-

١- الافتقار الى الاسواق

ان عدم توفر الاسواق المتخصصة والمتنوعة يحد من توفر فرص العمل مما بسهم في فقدان العديد من الافراد للدخل المناسب لسد احتياجاتهم وكذلك انخفاض اجور فئة اخرى منهم.

٢- ضعف البنى التحتية

يؤدي هذا العامل الى تحجيم مستوى الاستثمار بسبب ارتفاع التكاليف اللازمة لتوفير مستلزمات البنى التحتية والذي يخلق بدوره افواجا من العاطلين عن العمل .

٣- ضعف القيادة

ترتبط هذه الفقرة بسلم الادارة وتتعلق تحديدا بالإدارة الاستراتيجية للبلد التي تفتقد الى الرؤيا الواضحة والبعد الواسع بتخطيطها الاقتصادي مما يخلق حالة من التخبط الذي يؤدي الى نتائج اقتصادية اقلها انتشار الفقر بالاضافة الى المضاعفات الاخرى كالانهيار الاقتصادي نتيجة انعدام القاعدة الانتاجية او التخطيط المتوازن اتجاه الدخل القومي.

٤- سوء اداء الحكومة

يرتبط هذا العامل بالاداء الحكومي وادارته لقطاعات اساسية معينة ،كما يرتبط بالعقيدة السلوكية لاصحاب السلطة ونظرتهم لمفهوم تحمل المسؤولية وشرف المهنة وقيمها.

٥- تدني فرص العمل

ان عدم القدرة او العجز عن توفير فرص العمل من قبل الدولة وفي كافة الانظمة (الرأسمالي والاشتراكي والمختلط) يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع نسبة الفقر ،كما ان عدم قيام القطاع الخاص بواجبه المناط به يؤدي الى نفس النتائج.

٦- الافتقار الى المهارات

يمثل هذا العامل عنصرا مشتركا كنتيجة لعدم اهتمام المؤسسات المعنية بتطوير وتنمية الكوادر البشرية وكذلك تقاعس الافراد من العمل على تطوير مهاراتهم وقابلياتهم الانتاجية مما يزيد من فرصة الحصول على عمل مناسب يولد دخلا ملائما يسد الحاجات الأساسية.

٢-٣- انواع الفقر

هنالك عدة انواع من الفقر حسب الافتقار الى مقدار ونوع الحاجة ومدى اهميتها للفرد ويتضمن الفقر الانواع الاتية (Ahortor,2013:25):-

١- الفقر المطلق

يحدث هذا النوع من الفقر عندما يفتقر الفرد لابسط مقومات البقاء والحاجات الضرورية لاستمرار الحياة كالماء الصالح للشرب والطعام الملائم والسكن المناسب والملابس اللائقة والعناية الطبية والعلاج الجيد والنقل.

٢- الفقر النسبي

يتحقق الفقر النسبي عندما يفقد الفرد القدرة على تحقيق مستوى معيشي معين حسب طبيعة ومستوى الحياة التي يعيشها اغلب سكان البلد الواحد من سكن وخدمات صحية ومقدار دخل لايسد الا الحاجات الاساسية فقط .

٣- الفقر الدخلي

يتجلى هذا الفقر نتيجة الدخل المنخفض الذي لايحقق الاكتفاء الشامل للفرد من الحاجات الاساسية والكمالية اللازمة لمستوى معيشي معين .

٤- الفقر غير الدخلي

يتمثل بعدم القدرة على تحقيق مستوى معيشي اوسع يطمح اليه الفرد ويرتبط تحققه بتحقيق ثروة اوسع تزيد من امكاناته المالية وقدرته الشرائية لامتلاك موجودات مادية اكثر.

٥- الفقر الحقيقي

يتحقق هذا النوع من الفقر عندما يعتمد الفرد على دخل يومي(يوم بيوم) غير مؤكد لتحقيق ما يسد حاجته بصعوبة بالغة وجهد كبير مما يدفع الفرد بالشعور بعدم الاطمئنان والاستقرار المعيشي.

٦- الفقر المدقع

هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة والذي يقترب من الفقر المدقع وما يسمى بالفاقة.

٢-٤- آثار الفقر

يترك الفقر بمختلف انواعه عدة آثار سلبية على المجتمع تتمثل بالمشاكل والمعوقات الاتية (ILO,2005:22):-

١- العزلة الاجتماعية وعدم القدرة على التواصل مع الاقارب والاصدقاء بسبب عدم القدرة على تحقيق مستوى معيشي معين.

٢- الشعور بالضعف والعجز وفقدان الامل وفقدان القدرة على ترتيب الاوضاع العائلية نتيجة الحياة على مقدار محدود من المال يكتسب يوم بيوم.

٣- عدم القدرة على الحصول على المستلزمات الاساسية اللازمة للعيش المناسب من غذاء وماء نظيف وملابس ملائمة وتعليم ومستلزمات صحية وعلاج مناسب .

٤- فقدان القابلية على مواجهة الازمات والمصاعب المالية نتيجة للافتقار للمدخرات.

٥- مواجهة التمييز العنصري المجتمعي نتيجة الطبقية الاجتماعية .

٦- الاضطرار على العمل بالمؤسسات غير الشرعية او التي تمارس اعمال غير قانونية.

٧- العجز عن الاشتراك بالمناسبات الاجتماعية التي تتطلب مستلزمات معينة.

كما اشار (Ludi,2007:7) للنتائج الاتية:-

٨- زيادة نسبة الولادات المشوهة جسديا او التي تعاني عوقا فكريا بين الفقراء.

٩- ارتفاع نسبة الجهل بين الطبقات الفقيرة وزيادة الاطفال المتسربين من المدارس بسبب الظروف المادية او نتيجة تعرضهم لامراض تسبب لهم ضررا في السمع او البصر او فقر الدم الشديد الذي يؤثر على مستوى التفكير.

١٠- خلق مجموعات من المشردين داخل المجتمع يعانون من سلوكيات وعادات غير حضارية تعكس صورة سيئة عن البيئة الاجتماعية التي يعيشونها، بالاضافة الى كونها بيئة خطرة تمتاز بقابليتها على انتشار الجريمة وظهور الانحرافات السلوكية الضارة بأمن المجتمع واستقراره مع كونهم ضحية للظروف التي يتعرضون لها والتي يكرهون عليها في بعض الأحيان.

١١- ارتفاع نسبة الانتحار والموت المتعمد نتيجة الشعور بالضعف واللامبالاة ، كما تنتشر عملية تعاطي المخدرات والاتجار بها والتي تمثل وباءا اجتماعيا وصحيا وامنيا لجميع افراد المجتمع.

٢-٥- مؤشرات قياس الفقر

يتم احتساب الفقر عن طريق المعادلة الاتية:- (**النجفي وعبد المجيد:٢٠٠٨، ٥١**)

١- نسبة الفقر

يقيس هذا المؤشر نسبة الفقراء الموجودين في بلد ما من النسبة الكلية للسكان بالمعادلة التالية:-

$$\text{نسبة الفقر} = \frac{\text{عدد السكان تحت خط الفقر}}{\text{المجموع الكلي للسكان}}$$

٢- فجوة الفقر

يمثل هذا المؤشر اجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات الاستهلاك للفقراء الى مستوى خط الفقر المعتمد (الفقر المطلق) وينم احتسابه بالمعادلة التالية:-

$$APG=\sum(z-yi)$$

APG = فجوة الفقر المطلق

Z =خط الفقر للفرد

YI = متوسط دخل الفرد اليومي

ويدل ايضا على (الفرق بين ما يحصل عليه الفرد كدخل وبين الحد المقرر لخط الفقر المطلق)الذي يكون اكبر من دخل الفرد أي ان الفرد يعيش في هذه الحالة دون خط الفقر.

٢-٦- مستوى الفقر في العراق

يعاني العراق نسب فقر مرتفعة وتحديدا بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ رغم رفع الحصار الأمريكي عنه ويعزى هذا الارتفاع الى تركيز الإيرادات النفطية على الموازنة التشغيلية رغم وجود موازنة استثمارية معدة

لتشغيل المصانع المتوقفة الا انها لم تحقق أي شيء يذكر لمدة عقدين ونيف من الزمن ، ومع وجود البديل الأفضل و الانجع المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر الا ان عدم توفر مقومات الجذب الأساسية للمستثمرين وابرزها الاستقرار المالي والاقتصادي وكذلك وجود نظام اداري متطور وافتقار البلاد لقوانين وتشريعات تسهل عمل المستثمر حالت دون تحقيق نتائج ملموسة في هذا الجانب مع وجود محاولات محدودة من خلال التداول بالأسهم في سوق العراق للأوراق المالية (الباحث).

المبحث الثالث– البطالة

إن البطالة هي أحد المؤشرات الأكثر وضوحاً للنشاط الاقتصادي وعادة ما يرتفع معدل البطالة بشكل كبير خلال فترات الركود ثم ينخفض مع تعافي الاقتصاد وينظر الناس عادة إلى العامل العاطل عن العمل على أنه يعاني من اليأس والفقر المدقع، لذا فإن وسائل الإعلام تنشر البطالة المرتفعة باعتبارها مشكلة اجتماعية كبرى كونهم يفتقرون للدخل الذي يوفر لهم إمكانية تغطية حاجاتهم الأساسية مما ينعكس سلبا على أوضاعهم الاجتماعية (Parker,2010:2).

٣–١– المفهوم

وفقًا لمبادئ منظمة العمل الدولية يكون الشخص عاطلاً عن العمل إذا كان لا يعمل (أ) وهو قادر على العمل (ب) ويبحث عن فرصة عمل في ذات الوقت (ج)، ومع ذلك فإن التنفيذ العملي لهذه المبادئ التوجيهية صعب بشكل عام اذ يتم تصنيف الأشخاص العاملين بسهولة نسبية في معظم البلدان فإن مسألة تصنيف الأشخاص غير العاملين باعتبارهم إما عاطلين عن العمل أو خارج قوة العمل وخاصة وفقًا للمعيار (ج) ليست مسألة مثيرة للجدال على سبيل المثال، يعد شرط البحث عن عمل جذابًا لأنه يتطلب إثباتًا نشطًا للارتباط بقوة العمل، ولكنه يصنف أيضًا عددًا كبيرًا من غير الباحثين عن عمل باعتبارهم خارج قوة العمل. ويزعم بعض خبراء الاقتصاد أن التوافر والاستعداد للعمل كافيان للتمييز بين العمال في قوة العمل في حين أن متطلب البحث النشط عن عمل قد يكون ذا مغزى في البلدان الصناعية يختلف عن بقية الدول الأخرى اذ يعمل الجزء الأكبر من السكان في وظائف مدفوعة الأجر وحيث توجد قنوات واضحة لتبادل معلومات سوق العمل إلا أن هذا قد لا يكون الحال في العديد من البلدان النامية لان البحث أكثر تكلفة وسلوك البحث عن عمل أقل مغزى وخاصة في القطاعات الريفية الكبيرة (Byrne&Starbl,2001:1)، غالبًا ما ينظر خبراء الاقتصاد إلى البطالة باعتبارها جانبًا واحدًا من عملية البحث التي تجري في سوق العمل لان الوظائف والعمال غير متجانسين في ظل أبعاد عديدة تخضع لها الوظائف الشاغرة المعلنة اذ يختلف العاملون من حيث الذكاء والإبداع والتعليم والتدريب والخبرة والحجم والقوة البدنية والبراعة اليدوية والقدرة على تحمل المهام المتكررة والتفضيلات بشأن بيئة عملهم لذا تختلف الوظائف في القدرات والتعليم والخبرة المطلوبة لأدائها، وكذلك في ظروف العمل والموقع وهنا تظهر الاختلافات في اتاحة فرص التقدم والحصول

على عمل في ظل التفضيلات المذكورة ويعد عاطلا عن العمل رغم وجود وظائف شاغرة لكنها لا تتسق مع إمكاناته التي يتمتع بها لمحدوديتها مما تحول دون إمكانية حصوله على فرصة عمل يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية الكلية إلى سوق عمل غير فعالة حيث تكون البطالة أعلى من المعدل الطبيعي أو سوق عمل فعالة حيث تكون البطالة أقل من المعدل الطبيعي وهنا تتولد نوع من البطالة ناتج عن الفرق بين المعدل الفعلي والمعدل الطبيعي للبطالة يدعى البطالة الدورية (Parker,2010:4)

٣-٢- أنواع البطالة (RBA,2024:2)

١- البطالة الدورية

تنتج البطالة الدورية عن التغيرات في النشاط الاقتصادي خلال دورة الأعمال اذ ان الانكماش الاقتصادي يؤدي الى استغناء الشركات عن إنتاج الكثير من السلع والخدمات بسبب تراجع الطلب مما يدفعها لخفض التكاليف عند اذ ستعمل بعض الشركات على تقليل عدد الموظفين في قوتها العاملة. وهذا يزيد من عدد العمال العاطلين عن العمل

٢- البطالة الهيكلية

تنتج البطالة الهيكلية عن عدم التوافق بين الوظائف المتاحة والأشخاص الباحثين عن عمل وقد يكون هذا التباين بسبب عدم امتلاك الباحثين عن عمل للمهارات المطلوبة للوظائف أو بسبب وجود الوظائف الشاغرة على مسافة بعيدة جدًا عن الباحثين عن عمل.

٣- البطالة الاحتكاكية

تنتج البطالة الاحتكاكية عن انتقال الأشخاص بين الوظائف في سوق العمل، وكذلك عندما ينتقل الأشخاص ما بين قوة العمل وخارجها وقد يحتاج الأشخاص إلى استثمار الوقت والجهد للعثور على وظيفة مناسبة كما يمكن للشركات أن تقضي وقتًا في البحث عن مرشحين مناسبين لشغل الوظائف الشاغرة ونتيجة لذلك لا يتم مطابقة الأشخاص الباحثين عن وظائف مع الوظائف الشاغرة على الفور وقد يمرون بفترة من البطالة المؤقتة.

٤- البطالة الجزئية

تحدث البطالة الجزئية عندما يكون الأشخاص موظفين ولكنهم يرغبون في العمل ساعات أكثر لتوفر الوقت لديهم للقيام بذلك هؤلاء الأشخاص هم عادةً عمال بدوام جزئي يفضلون العمل لبعض الساعات الإضافية، أو يعملون عادةً بدوام كامل ولكنهم يعملون حاليًا بدوام جزئي.

٥- البطالة الموسمية

تحدث البطالة الموسمية خلال أوقات معينة من العام بسبب الأنماط الموسمية التي تؤثر على الوظائف ويأتي العديد من هؤلاء العمال من صناعات السياحة والزراعة .

٦- البطالة الخفية

تحدث البطالة الخفية عندما لا يتم احتساب الأشخاص رسميًا على أنهم عاطلين عن العمل ولكنهم ربما يعملون إذا سنحت لهم الفرصة على سبيل المثال قد يبحث شخص ما عن وظيفة لفترة طويلة ثم يفقد الأمل ويتوقف عن البحث ولكنه لا يزال يرغب في العمل.

٣-٣- أسباب البطالة

تنشأ البطالة نتيجة لأسباب مختلفة تأتي من جانب الطلب أو صاحب العمل وجانب العرض أو العامل قد يكون سبب انخفاض الطلب ارتفاع أسعار الفائدة والركود العالمي والأزمة المالية ومن جانب العرض تلعب البطالة الاحتكاكية والتوظيف الهيكلي دورًا كبيرًا في تحققها كما ان غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة التي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل تسهم بشكل فعلي في ارتفع نسب البطالة بين افراد المجتمع ، كما يؤدي استخدام التكنولوجيا الحديثة الى خلق مستوى معين من البطالة مع عدم توفر الوظائف البديلة لليد العاملة التي يتم إحلال تلك التكنولوجيا بدلا عنها اضف الى ذلك عدم الاستقرار السياسي والأمني والحروب والصراعات الداخلية والخارجية (**عيس واخرون،٢٠١٨ : ١٤٨**).

٣-٤- اثر البطالة

يمكن أن يشعر العمال والاقتصاد الوطني بتأثير البطالة ويمكن أن يسبب تأثيرًا متتاليًا على كل منهما اذ تتسبب البطالة في معاناة العمال من صعوبات مالية تؤثر على الأسر والعلاقات والمجتمعات وعندما يحدث ذلك ينخفض الإنفاق الاستهلاكي وهو أحد محركات النمو الرئيسية في الاقتصاد مما يؤدي إلى الركود أو حتى الكساد إذا تُرك دون معالجة كما تؤدي البطالة إلى انخفاض الطلب والاستهلاك والقدرة الشرائية مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الأرباح التي تحققها الشركات ويؤدي إلى خفض الميزانية وخفض القوى العاملة اذ إنها تخلق دورة مستمرة يصعب عكسها دون نوع من التدخل(CFA,2024:5).

٣-٥-البطالة في العراق

ظهرت ملامح البطالة المرتفعة في العراق بشكل واضح خلال المدة التي يغطيها البحث لعدة أسباب ابرزها الاحتلال الأمريكي للعراق وما خلفه من دمار للبنى التحتية واهم المنشآت الحيوية ومحطات توليد الطاقة ،اضف الى ذلك تفكيك القاعدة الصناعية بشكل كامل ونهب معداتها المتقدمة الى جانب ابعاد الكفاءات الفنية والمهنية وحتى الاكاديمية عن تلك المنشآت واحالة اغلبهم الى التقاعد بعد اعتبارها دواءر منحلة ، كما ان استقدام العمالة الأجنبية كان هو الاخر احد الأسباب الرئيسة لخلق مستوى بطالة مرتفع

لا سيما ان هذا النوع من العمالة بات يسيطر على فرص العمل المحدودة أصلا في كل المجالات دون مراعاة للوضع العراقي الراهن الى جانب ارتفاع عدد السكان الى الضعف مع عدم وجود دراسات دقيقة في مجال العمل لتغطية متطلبات الايدي العاملة التي ولدتها تلك الزيادة السكانية.

المبحث الرابع– الجانب التطبيقي

يتضمن الجدول رقم (٢) المبين ادناه بيانات سنوية للمدة الممتدة ما بين (٢٠١٣–٢٠٢٣) لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ونسب البطالة ومستوى الفقر في العراق من مصادر موثوقة متعددة ابرزها منظمة التعاون والتنمية للدول النامية (الاونكتاد) التابعة للأمم المتحدة ومركز المعلومات والاحصاء التابع لوزارة التخطيط في العراق، وقد تم اعتماد عام ٢٠١٣ سنة أساس كونها تتمتع بمستوى مناسب من استقرار الأوضاع في البلاد.

الجدول رقم (٢) بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ونسب الفقر والبطالة

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر– DFI–(مليون دولار)	نسب الفقر ٢٠١٣–٢٠٢٣	معدل البطالة ٢٠١٣–٢٠٢٣
٢٠١٣	٢٢٧	٠,٢١	8.058
٢٠١٤	٢٤٢	٠,٢٧	10.59
٢٠١٥	١٤٨	٠,٣	10.842
٢٠١٦	٣٠٤	٠,٢٤	10.82
٢٠١٧	٧٨	٠,١٨	13.02
٢٠١٨	١٨٨	٠,٢٠٥	13.49
٢٠١٩	١٩٤	٠,٣١٧	14.109
٢٠٢٠	١٤٧	٠,٢٢	15.778
٢٠٢١	١٣٥	٠,٢٣	16.173
٢٠٢٢	٢٣٨	٠,٢٥	15.511
٢٠٢٣	٢٧٩	٠,٢١	15.447

Suorce:-unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.Fd/2024

المصدر:–وزارة التخطيط– مركز المعلومات والاحصاء المركزي–٢٠٢٤

الجدول (٣) تحليل الأثر والعلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة الفقر في العراق

SUMMARY OUTPUT								
Regression Statistics								
Multiple R	0.1915							
R Square	0.0367							
Adjusted R Square	-0.0837							
Standard Error	0.0449							
Observations	10.0000							
ANOVA								
	df	*SS*	*MS*	*F*	*Significance F*			
Regression	1.0000	0.0006	0.0006	0.3045	0.5961			
Residual	8.0000	0.0161	0.0020					
Total	9.0000	0.0167						
	Coefficients	*tandard Err*	*t Stat*	*P-value*	*Lower 95%*	*Upper 95%*	*ower 95.0%*	*pper 95.0%*
Intercept	0.2194	0.0437	5.0169	0.0010	0.1185	0.3202	0.1185	0.3202
227	0.0001	0.0002	0.5518	0.5961	-0.0004	0.0006	-0.0004	0.0006

يظهر الجدول رقم (٣) نتائج التحليل الاحصائي لطبيعة العلاقة ومقدار الأثر ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسب الفقر في العراق اذ كانت العلاقة طردية موجبة بمقدار ١٩,١٥% وهي علاقة ضعيفة ولكنها ذات مؤشر خطير تدل على ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر قي العراق يؤدي الى ارتفاع نسب الفقر مما يدل على عدم جدوى هذا النوع من الاستثمار في معالجة نسب الفقر، في حين كان الأثر شبه معدوم اذ بلغ(0.0001) وهي نسبة قريبة للصفر ولكنها موجبة مما يؤشر الى نتائج سلبية جدا على الواقع المعيشي للافراد ، اما قيمة (R^2) كعامل مفسر للظاهرة فيشير الى ان نسبة ٣% من أسباب الفقر يعود

سببه للاستثمار الأجنبي المباشر في جين تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى في حين كان المفترض ان تكون القيمة سالبة او صفرية على اقل تقدير في الحالات الاعتيادية

الجدول (٤) تحليل الأثر والعلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في العراق

SUMMARY OUTPUT								
Regression Statistics								
Multiple R	0.2369							
R Square	0.0561							
Adjusted R Square	-0.0488							
Standard Error	2.7312							
Observations	11.0000							
ANOVA								
	df	*SS*	*MS*	*F*	*Significance F*			
Regression	1.0000	3.9911	3.9911	0.5351	0.4831			
Residual	9.0000	67.1344	7.4594					
Total	10.0000	71.1255						
	Coefficients	*andard Err*	*t Stat*	*P-value*	*Lower 95%*	*Upper 95%*	*ower 95.0%*	*pper 95.0%*
Intercept	14.9270	2.6609	5.6097	0.0003	8.9076	20.9465	8.9076	20.9465
X Variable 1	-0.0093	0.0128	-0.7315	0.4831	-0.0382	0.0195	-0.0382	0.0195

يظهر الجدول رقم (٤) نتائج التحليل الاحصائي لطبيعة العلاقة ومقدار الأثر ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسب البطالة في العراق اذ كانت العلاقة طردية موجبة بمقدار ٢٣,٧% وهي علاقة ضعيفة ولكنها تعد نسبة مرتفعة في ظل الأوضاع الطبيعية كونها تدل على ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر قي العراق يؤدي الى ارتفاع نسب البطالة بعلاقة ذات طبيعة طردية مما يدل على عدم جدوى هذا النوع من الاستثمار في معالجة البطالة خلافا للواقع الفعلي في بقية دول العالم ، في حين كان الأثر شبه معدوم اذ بلغ (- ٠,٠٠٩) وهي نسبة قريبة للصفر أيضا مما يؤشر الى نتائج سلبية جدا على الواقع المعيشي للافراد ، اما قيمة (R^2) كعامل مفسر للظاهرة فيشير الى ان نسبة ٥% من أسباب البطالة يعود سببه للاستثمار

الأجنبي المباشر في حين تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى في حين كان المفترض ان تكون القيمة سالبة او صفرية على اقل تقدير في الحالات الاعتيادية.

الاستنتاجات

١- ان التشريع الذي تبناه صندوق النقد الدولي حول تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة ١٠% من اسهم الشركات القائمة سبب ضررا بليغا بالاقتصاد العراقي كدولة نامية واظهر نسب استثمار غير حقيقية في قاعدة البيانات الدولية لدى منظمة التعاون والتنمية الاونكتاد.

٢- فشل هذا النوع من الاستثمار بمعياريته المعتمدة في تحقيق نمو اقتصادي في العراق مع عدم خلق قاعدة إنتاجية جديدة كان يمكن تحقيقها من خلال توظيف رأس المال الأجنبي لهذا الغرض.

٣- ارتفاع نسب البطالة التي خلقها هذا النوع من الاستثمار في بلدنا كونه سيطر على مصانع إنتاجية قائمة ولم يتمكن من بناء منشآت إضافية تخلق فرص عمل جديدة بل ما حدث هو العكس اذ قام المستثمر الأجنبي بتقليص اليد العاملة وتعطيل البقية بنسب مرتفعة تصل الى ٧٥% براتب اسمي فقط مما جعلهم تحت خط الفقر وهذا ما حدث في معمل سمنت كربلاء على سبيل المثال لا الحصر.

٤- ان ازدياد نسب الفقر هي نتيجة حتمية لارتفاع نسب البطالة وذلك لافتقار الافراد لفرصة عمل حقيقية بدخل مناسب يمكنه من تعدي عتبة الفقر ليس للعاطلين عن العمل فقط بل وحتى لمن يمتلك وظيفة دائمة تسبب له الاستثمار المعني بفقدان جزأ كبير من دخله بدل الحصول على دخل اكبر على اقل تقدير.

٥- خلق الاستثمار المعني تراجعا في أداء المصانع والمنشآت الإنتاجية التي سيطر عليها من خلال شراء أسهمها من السوق المالي العراقي او التعاقد المباشر مع وزارة الصناعة بعد ان كانت ملكا للدولة (قطاع عام) وقد تمكن من تقليص حجم الإنتاج فيها لصالح المنتج الأجنبي رغم قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي كان متحققا أصلا منها قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣ .

٦- النتائج غير المنطقية تؤدي الى استنتاج مهم حول وجود غموض في عقود الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية صياغتها لصالح المستثمر الأجنبي على حساب العراق وشعبه.

٧- أظهرت نتائج البحث النظرية والاحصائية قبول فرضيات العدم الأربعة ورفض الفرضيات البديلة التي تشير الى عدم وجود تأثير وعلاقة إيجابية ما بين المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغيرات التابعة (الفقر والبطالة) كون النتائج كانت ذو دلالة عكسية .

التوصيات

١- تبني سياسة التعاقد مع المستثمر الأجنبي في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس بناء مصانع ومنشآت إنتاجية جديدة تسهم في زيادة حقيقية للناتج المحلي .

٢- العمل على تنويع القطاعات الإنتاجية المستهدفة التي يسمح للمستثمر الأجنبي الاستثمار فيها وفق خارطة قطاعية معدة بدقة وفق احتياجات البلد من السلع والأجهزة والمعدات.

٣- وضع شروط وضوابط تعاقدية تمنح النسبة الأكبر من العمالة في المشاريع الاستثمارية لصالح الفرد العراقي كما هو معتاد في بقية دول العالم .

٤- العمل على القضاء على البطالة من خلال تبني مشاريع استثمارية ذات كثافة عالية باليد العاملة مع مستوى دخل مناسب يضمن للفرد العراقي حياة كريمة مستقرة ماليا .

٥- إعادة صياغة العقود الاستثمارية مع المستثمر الأجنبي في المصانع الحكومية التي منحتها الدولة لهؤلاء المستثمرين بسبب الضرر الذي تسببت به بعض فقراتها وادت الى انعكاسات سلبية خطيرة على نسب الفقر والبطالة في العراق.

٦- صياغة عقود استثمارية رصينة مع المستثمر الأجنبي على ان تعد من جهات حكومية متخصصة وتكون واضحة في فقراتها ومعلنة بشكل رسمي مع إمكانية عرضها على المراكز البحثية في الجامعات العراقية واساتذتها المتخصصين في هذا المجال لخلق نوع من الحوكمة لهذه العقود ذات الطبيعة الاستراتيجية ضمن القطاعات الاقتصادية الرئيسة لخلق التنويع الاقتصادي المنشود والتوجه نحو مصادر الدخل غير النفطية المتاحة .

المصادر

المصادر العربية

١- عيسى، رحيمي، عادل، قرقاد، نصر الدين، العايب، ظاهرة البطالة :مفهومها ،أسبابها وآثارها، ٢٠١٨.

٢- النجفي ،سالم ،عبد الحميد ،احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، ٢٠٠٨.

٣- وزارة التخطيط ، مركز المعلومات والاحصاء المركزي ،٢٠٢٤.

1- Ahortor,Simon, Poverty Cusecs,2013.
2- Alfaro,Laura, Foreign Direct Investment and growth, Does the sector matter?, Harvard business school,2003.
3- Byrne,David,Strobl,Eric,Defining Unemployment in development countries :The case of Trinidad and Tobago, University of Nottingham,2001.
4- Barker,Jaffrey, Models of Unemploymant ,2010.
5- Buthe,Tim,Milner,V.Helen,The political of Foreign Direct Investment into developing countries :Increasing FDI though international trade agreements ,Duke and Princeton university,2008.
6- Gylos,gaston,Stiogofa,yolia,When the mutireal price is high,2012 .
7- Lodi,Farcson, Poverty and financial policy ,2007.
8- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) ,Reports, 2002.
9- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) ,Reports,2008.
10- Patterson,Neil,Montanjees,Marie,Cardillo,Colleen, Foreign Direct Investment-Trades, Data, Availability, Concepts and Recording practices,2004.
11- Phil,Bartel,Factors of poverty-the big five, 2007 .
12- RBA, Reserve Bank of Australia ,2024.
13- http://www.worldbank.org,2024
14- unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.Fd,2024.

-١

المصادر والمراجع

١- باقر طه، الحياة اليومية في العراق القديم، دار التراث، بغداد، ١٩٧٠.

٢- جمال عبد الرزاق، تحديات البنية التحتية والتنمية السياحية المستدامة: دراسات حالة من العالم العربي، مجلة التنمية والبنية، المجلد ١٧، العدد (٣)، ٢٠٢١.

٣- الحرف اليدوية في بابل: دراسة تحليلية، دار النشر العلمية، بغداد، ٢٠١٧.

٤- دريد جوليان، الأدب في بلاد ما بين النهرين، دار الثقافة للنشر، بيروت، ١٩٩٨.

٥- رفاه قاسم الإمامي، تأثير الجذب السياحي في الاقتصاد المحلي في العراق، دار النشر، بغداد، ٢٠١٣.

٦- زغيب ناصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (١٢)، ٢٠٢٠.

٧- زينب عبد الله، الفخار والحرف اليدوية في بابل، دار العلوم الشرقية، ٢٠١٨.

٨- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، الفندقة، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الرياض، ٢٠٢٢.

٩- محمد يوسف، دراسة تحليلية للاستقرار الأمني وتطوير القطاع السياحي، مجلة الاقتصاد والسياحة، العدد (١٤)٢، ٢٠١٩.

١٠- المهدي أحمد، المنسوجات والزخارف في بابل، مجلة الفنون التقليدية، العدد (٨)، ٢٠٢١.

المقالات والأبحاث الأكاديمية:

١- أحمد عبد الكريم / الانعكاسات البيئية للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي :، مجلة الدراسات البيئية، العدد (١٢)٤ لسنة ٢٠١٨

٢- تقرير منظمة السياحة العالمية (UNWTO) عن السياحة والتنمية الاقتصادية.

٣- الحفاظ على المواقع الاثرية والطبيعية :محمد علي الصالح، رؤية متكاملة للتنمية المستدامة:، مجلة التراث والثقافة، (٩)٢ لسنة ٢٠١٧.

٤- رفاه قاسم الإمامي : لتنمية السياحية في العراق وارتباطها بالتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٣، ص. ٢٩.

٥- سفر التكوين الفصل ١١ الكتاب المقدس : ترجمة اليسوعية، دار النشر المشرق،١٩٥١.

٦- طه باقر :كتاب تاريخ بابل، للمؤرخ العراقي، نشر دار الحرية للطباعة / بغداد سنة ١٩٥١.

٧- فندقة الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ٢٠٢٢.

٨- مقالات منشورة في مجلة "Tourism Sustainable of Journal"

٩- موقع أثري وأهميتها في السياحة الثقافية''، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، • العدد: ٤١،• السنة: ٢٠٢١.

المواقع الإلكترونية

1. Gossling, S. (2019). "Sustainable tourism development: An overview." *Journal of Sustainable Tourism*.
2. .Kwortnik , R. J., & Thompson, G. M. (2009). "Unifying service marketing and operations management with service experience management. Journal of Service Research.
3. Richards, G. (2018). "Cultural tourism: A review of recent research. Annals of Tourism Research.